اللجنة التحضيرية لمؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام ٢٠٠٥

26 March 2002
Arabic
Original: English

الدورة الأولى

نيويورك، ٨-١٩ نيسان/أبريل ٢٠٠٢

تنفيذ المادة السادسة والفقرة ٤ (ج) من مقرر عام ١٩٩٥ بشأن "مبادئ وأهداف عدم انتشار ونزع السلاح النووي"

تقرير مقدم من بولندا

معلومات واردة من حكومة جمهورية بولندا بشأن تنفيذ المادة السادسة والفقرة ٤ (ج) من مقرر عام ١٩٩٥ بشأن "مبادئ وأهداف عدم انتشار ونزع السلاح النووي" (الفرع المعنون "المادة السادسة والفقرات من الثامنة إلى الثانية عشرة من الديباجة" للوثيقة الختامية لمؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة لعام ٢٠٠٠)

١ - غداة الهجمات الإرهابية المريعة التي حصلت في ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١، بات المجتمع الدولي بأسره يواجه تحديات تتمثل في المخاطر الناجمة عن انتشار أسلحة الدمار الشامل ووسائل إيصالها. فهذه الأعمال تهدد الأمن والاستقرار الدوليين على الصعيدين العالمي والإقليمي. وزادت الهجمات الإرهابية التي حصلت في ١١ أيلول/سبتمبر من الشعور بالطابع الملح للجهود المشتركة التي يلزم أن تضطلع بها جميع الدول للاتفاق بشكل جماعي على صكوك وآليات جديدة تكفل الأمن المتبادل. بيد أن تعزيز القواعد الدولية والصكوك السياسية التي تمنع انتشار أسلحة الدمار الشامل ووسائل إيصالها يكتسي بالنسبة إلى بولندا، في هذا المناخ الأمني العالمي المتغير، أولوية رئيسية ونحن ملتزمون بتعزيز الصكوك المتعددة الأطراف المتعلقة بنزع السلاح ومنع الانتشار.

050402 050402 02-30435 (A)
0230435

٢ - وقد رحبت بولندا بالبيان المشترك لرئيسي الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الروسي بشأن إقامة علاقة جديدة بين بلديهما في القرن الحادي والعشرين، كما تحيط علما بالتزامهما باتفاقية الأسلحة البيولوجية واتفاقية الأسلحة الكيميائية، فضلا عن تعزيز معاهدة منع انتشار الأسلحة النووية.

٣ - وترغب بولندا أيضا في التشديد على الطابع الهام والملح الذي يكتسيه دخول معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية حيز النفاذ في وقت مبكر وتناشد جميع الدول التي لم تلتزم بعد بهذه المعاهدة أن تقوم بذلك دون إبطاء ودون شروط، ولا سيما تلك الدول المدرجة في قائمة الدول الـ ٤٤ التي يعد تصديقها عليها أمرا لا غنى عنه. وقامت بولندا، بوصفها دولة مدرجة في تلك القائمة، بالوفاء بالتزاماتها وصدقت على المعاهدة في عام ١٩٩٩.

٤ - ويشكل مؤتمر نزع السلاح، بالنسبة لبولندا، المنتدى الوحيد المتعدد الأطراف المتاح للمجتمع الدولي فيما يتعلق بمفاوضات نزع السلاح، وقرر البدء، بل بدأ بالفعل، في عام ١٩٩٨، في الدخول في مفاوضات بشأن وضع معاهدة غير تمييزية متعددة الأطراف يمكن التحقق منها دوليا بشكل فعال لحظر إنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية أو غير ذلك من الأجهزة المتفجرة النووية وفقا لبيان المنسق الخاص الصادر في عام ١٩٩٥، مع مراعاة هدفي نزع السلاح النووي ومنع انتشار الأسلحة النووية. ويشكل دخول معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية حيز النفاذ في وقت مبكر والشروع الفوري في مفاوضات معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية الخطوتين الأساسيتين المقبلتين في نزع السلاح النووي ومنع انتشاره.

٥ - إن جمهورية بولندا ملتزمة التزاما كاملا بأحكام معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وتؤكد مجددا تأييدها لعملية التنقيح المعززة للمعاهدة، لذا فإن بولندا تسهم إسهاما نشطا في الأعمال التحضيرية لمؤتمر الاستعراض لعام ٢٠٠٥.

٦ - وتحقيقا للغرض الوحيد المتمثل في التحقق من الوفاء بالالتزامات التي تضطلع بها بولندا بموجب المعاهدة وبهدف منع تحويل الطاقة النووية من أوجه الاستخدام السلمي إلى أسلحة نووية أو أي أجهزة متفجرة نووية أخرى، قبلت بولندا بالضمانات وفقا للاتفاق المبرم مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية عام ١٩٧٢. ومنذ ذلك الحين والنظام الوطني لتأمين المواد النووية، الخاضع لإشراف الهيئة الوطنية المختصة - وهي الوكالة الوطنية للطاقة الذرية - يتعاون مع النظام المركزي للوكالة الدولية للطاقة الذرية في فيينا. وإسهاما في نظام الضمانات المعزز، صدقت بولندا في ٥ أيار/مايو ٢٠٠٠ على البروتوكول الإضافي لاتفاق الضمانات.

وفي العام نفسه، وضمن إطار البروتوكول الإضافي، أحيلت إعلانات بشأن المواد جرى التحقق منها الآن من خلال عمليات التفتيش التي تضطلع بها الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

٧ - وتولي بولندا أهمية كبرى لتطبيق أنظمة صارمة لمراقبة الصادرات الوطنية وللتعاون مع أنظمة عدم الانتشار الدولية. وبلدنا عضو عامل في كل من لجنة زنغر ومجموعة موردي المواد النووية.

٨ - وأخيرا وليس آخرا، ترغب بولندا أيضا في تأكيد مشاركتها النشطة في التعاون الدولي الرامي إلى دعم استخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية ضمن إطار الوكالة الدولية للطاقة الذرية والمنظمة الأوروبية للأبحاث النووية في جنيف، وهي أضخم مركز لفيزياء الجسيمات على مستوى العالم، فضلا عن المعهد المشترك للأبحاث النووية في دوبنا، الاتحاد الروسي.